

دور التعاون الدولي في مكافحة جرائم الفساد

The role of international cooperation in combating corruption crimes

د. يوسف صغير*

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البويرة، مخبر الدولة والإجرام المنظم مقارنة
قانونية وحقوقية بأبعاد اقتصادية واجتماعية، جريمة تبييض الأموال نموذجاً، الجزائر،
y.sghir@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2025/05/14؛ تاريخ القبول: 2025/06/05؛ تاريخ النشر: 2025/06/07

ملخص

تعتبر جرائم الفساد من بين الظواهر الإجرامية التي توسع نطاقها في الآونة الأخيرة،
فرغم أن منطلق هذه الجرائم يكون وطني إلا أنه أصبح لها بعداً دولي نظراً لتعدد أشكالها
وتشعبها بين العديد من الدول والقطاعات، لهذا سعت هذه الأخيرة إلى محاولة وضع إطار
قانوني يتم من خلاله وضع قواعد قانونية موضوعية كانت أو إجرائية لمكافحة هذه
الجرائم بطريقة أكثر فعالية.

الكلمات المفتاحية: مكافحة الجرائم؛ التعاون الدولي؛ جرائم الفساد.

Abstract:

Corruption crimes are among the criminal phenomena that witness expansion of its scope in recent times, although the starting point of these crimes is national, but It acquired an international dimension due to the multiplicity of its forms and its complexity between many States and sectors, so the latter sought to try to develop a legal framework through which objective or procedural legal rules are developed to combat these crimes in a more effective way.

Keywords: Combating crimes; international cooperation; corruption crimes.

المقدمة:

يمتاز العالم الذي نعيش فيه في وقتنا الحالي بتنامي العلاقات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية والسياسية بين الدول، وذلك راجع إلى مختلف العوامل التقنية والفنية التي جعلت العالم يبدو كقرية صغيرة، غير أن هذه الوضعية لم تمر بسلام، حيث استغل المجرمون هذه التسهيلات من أجل نقل أعمالهم الإجرامية إلى هذا المنحى وإعطائها الصبغة الدولية نظرا للعائدات المالية الضخمة التي تدرها عليهم هذه الجرائم ومن أبرزها جرائم الفساد.

تنامت ظاهرة جرائم الفساد في الآونة الأخيرة بشكل متسارع و رهيب، حيث اتسعت رقعة هذه الظاهرة الإجرامية لتمس العديد من القطاعات في دول مختلفة وعديدة والتي كانت نتائجها وخيمة على مؤسسات الدول عمومية كانت أو خاصة، الأمر الذي عطل هذه المؤسسات وكبح مجال التنمية فيها، هذا الوضع أدى بالدول إلى محاولة وضع هذه الجرائم في إطارها القانوني لمكافحتها خاصة فيما تعلق بالبعد المتعدي للحدود الوطنية.

سعت الدول لضمان مكافحة أكثر فعالية لهذه الجرائم إلى الاعتماد على أسلوب التعاون الدولي خاصة في مجال المساعدة القضائية والأمنية المتبادلة بينها التي تركزها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية من خلال الأطر الدبلوماسية.

غير أنه وما سبق نتساءل عن فعالية التعاون الدولي باعتباره آلية لمكافحة جرائم الفساد المتعدية للحدود الوطنية بالنظر إلى التحديات التي تطرحها هذه الظاهرة الإجرامية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى نقطتين أساسيتين وذلك بالتطرق إلى واقع التعاون الدولي في مكافحة جرائم الفساد (مبحث أول)، ثم إلى تحديات التعاون الدولي في مكافحة جرائم الفساد (مبحث ثاني)، معتمدين في ذلك على منهج يجمع بين الوصف والتحليل.

المبحث الأول: واقع التعاون الدولي في مكافحة جرائم الفساد

تعتبر جرائم الفساد من أكبر التحديات التي تواجهها الدول والمجتمع الدولي على حد سواء، نظرا لأثارها الوخيمة على الاقتصاد بصفة عامة وعلى التنمية بصفة خاصة، الأمر الذي جعل التعاون الدولي آلية أساسية لا يمكن الاستغناء عليها لمواجهة هذه الجرائم

بأكثر فعالية.

يستمد أسلوب التعاون الدولي في مكافحة الجرائم ذات البعد الدولي بصفة عامة وجرائم الفساد بصفة خاصة أساسه من النصوص القانونية الدولية المتمثلة في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي كرست مبدأ التعاون في تبادل المعلومات والخبرات بين الدول، ويأخذ التعاون الدولي في هذا المجال صورتين أساسيتين، حيث سوف نتطرق إلى دور التعاون القضائي الدولي في مكافحة جرائم الفساد (مطلب أول)، ثم إلى دور التعاون الأمني الدولي في مكافحة جرائم الفساد (مطلب ثان).

المطلب الأول: التعاون القضائي الدولي في مكافحة جرائم الفساد

يعد التعاون القضائي الدولي في مجال مكافحة جرائم الفساد من بين أهم إجراءات التصدي لهذه الظاهرة الإجرامية العابرة للحدود الوطنية، حيث إن هذا الطابع المتعدي للحدود الوطنية حتم على الدول إلى اللجوء لهذا الأسلوب جرّاء اقتناع هذه الأخيرة أنّه لا يمكنها مكافحة هذه الجريمة منفردة.

يعني أسلوب التعاون القضائي الدولي اعتماد دولتين أو أكثر على مجموعة من الآليات والإجراءات في المجال القضائي نذكر منها تبادل المساعدة القانونية (فرع أول)، واعتماد نظام تسليم المجرمين (فرع ثاني).

الفرع الأول: المساعدة القانونية كآلية للتعاون الدولي في مكافحة جرائم الفساد

تعتبر المساعدة القانونية المتبادلة بين الدول في مجال مكافحة جرائم الفساد من بين أهم الركائز التي يبنى عليها التعاون الدولي، فهي تعد من الوسائل المعتمد عليها بين الدول في المسائل ذات الطابع القانوني والجنائي، حيث تهدف إلى متابعة وملاحقة المجرمين المتورطين في جرائم الفساد العابرة للحدود الوطنية⁽¹⁾.

تستنبط المساعدة القانونية الدولية أساسها القانوني من الاتفاقيات والمعاهدات سواء كانت ثنائية أو إقليمية أو دولية ولعل أبرزها اتفاقية مكافحة الفساد الخاصة بمنظمة الأمم المتحدة لسنة 2003 التي ألزمت بمقتضى بنودها الدول الأعضاء فيها

(1) - كريم معروف، التعاون الدولي في مكافحة الفساد، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2024، ص 96.

بالالتزام بتقديم المساعدة القانونية الضرورية واللازمة للدولة التي تطلب ذلك دون تأخير⁽¹⁾.

يلعب تبادل المساعدة القانونية على المستوى الدولي دورا محوريا في مواجهة جرائم الفساد وذلك من خلال اتباع العديد من الإجراءات والآليات والأشكال التي تدخل في إطار هذه المساعدة والتي يمكن أن نلخصها على النحو التالي:

- 1- تبادل المعلومات في المجال القضائي: يكون ذلك عن طريق تسهيل الدولة الطالبة للمساعدة الوصول إلى المعلومات والأدلة الخاصة بجرائم الفساد من خلال تقديم السجلات والمستندات والأدلة والسماح بسماع الشهود عبر الحدود الوطنية.
- 2- السماح بتنفيذ الأحكام الأجنبية: يعتبر تنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية من بين أهم الإجراءات المتبعة في مكافحة جرائم الفساد الدولية خاصة ما تعلق منه بمصادرة عائدات الفساد واسترجاع الأموال المسروقة.
- 3- استرجاع الأموال المسروقة: يعد اختلاس الأموال من بين أهم مظاهر جرائم الفساد، واسترجاع هذه الأموال يعتبر أمر أساسي بالنسبة للدولة التي تعرضت لهذه الجريمة، وبالتالي من أساسيات التعاون الدولي السماح لهذه الأخيرة باسترجاعها ومساعدتها في تجميد الحسابات البنكية التي تحتوي على هذه الأموال في الخارج⁽²⁾.

الفرع الثاني: نظام تسليم المجرمين كإجراء للتعاون الدولي في مكافحة الفساد

يعتبر فرار الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم الفساد من بين أبرز ما يميز هذه الجرائم وذلك سعيا منهم لتفادي المتابعة القضائية من طرف سلطات الدولة المتضررة من الفساد، لهذا يعد إجراء تسليم المجرمين من الإجراءات الراسخة في مجال التعاون الدولي⁽³⁾، بل هو

(1) يمكن الاطلاع على نص الاتفاقية كاملا على الموقع الآتي:

https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08-50024_A.pdf

صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 128-04، 19 أبريل سنة 2004، يتضمن التصديق، بتحفظ، على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر سنة 2003، ج.ر عدد 26، صادر في 25 أبريل 2004، ص 12.

(2) - مالكية نبيل، التعاون الدولي في مجال استرداد الموجودات المتأتية من جرائم الفساد الإداري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة المسيلة، العدد الثالث، سبتمبر 2016، ص 96.

(3) - كريم معروف، مرجع سابق، ص 102.

أهم آلية لمكافحة الجرائم المتعدية للحدود الوطنية عامة وجرائم الفساد خاصة؛ لأنه يسمح باسترجاع الأموال المسروقة كما يمكن الدول متابعة الأشخاص الفاسدين وتفادي إفلاتهم من العقاب⁽¹⁾.

يجد نظام تسليم المجرمين باعتباره اجراءً قانونياً أساسه في الاتفاقيات الثنائية بين الدول⁽²⁾، كما نجد أن اتفاقية منظمة الأمم المتحدة لسنة 2003 لاسيما المادة 44 منها قد كرس هذا النظام عن طريق حث الدول على اتخاذ هذا المبدأ المنصوص عليه في هذه الاتفاقية كإجراء أساسي في حالة شغور الساحة القانونية من الاتفاقيات الثنائية⁽³⁾، بالإضافة إلى ذلك مطالبة الدول على التجريم المزدوج لهذا النوع من الجرائم بينها؛ لكي لا تكون هناك ثغرات قانونية تسمح للجاني بالإفلات من المتابعة القانونية والعقوبة.

المطلب الثاني: التعاون الأمني الدولي في مكافحة جرائم الفساد

يعد التعاون الأمني الدولي في مكافحة جرائم الفساد ضرورة ملحة لا يمكن الاستغناء عنها، نظرا للبعد عبر الوطني لهذه الجرائم وتشعبها عبر العديد من النظم القانونية المختلفة.

يلعب التعاون الأمني الدولي في مكافحة الجرائم المتعدية للحدود الوطنية عموما وجرائم الفساد خصوصا دورا هاما في الحد من هذه الجرائم من جهة ومنع الجاني من الافلات من العقوبة من جهة أخرى، وذلك عن طريق الاعتماد على التنسيق بين أجهزة الضبطية القضائية في مختلف الدول، ومن أجل توضيح ذلك تطرقنا إلى ضرورة القيام بتحقيقات مشتركة (فرع أول)، ثم إلى ضرورة الاعتماد على وسائل التحري الخاصة (فرع ثان).

الفرع الأول: القيام بتحقيقات مشتركة

تعتبر التحقيقات المشتركة بين التي تقوم بها أجهزة الضبطية القضائية من دول

(1) - بومعزة ابتسام، نظام تسليم المجرمين ودوره في تحقيق التعاون الدولي لمكافحة الفساد في الجزائر طبقا لاتفاقية الأمم المتحدة، مجلة الشريعة والاقتصاد، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، المجلد 08، العدد 15، 2019، ص 116.

(2) - فطوش صبرينة، طويل نسيم، الآليات القانونية لمكافحة الفساد على ضوء الاتفاقيات الدولية، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 14، العدد 29، الصادر في مارس 2022، ص 618.

(3) - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003.

مختلفة من أنجع أساليب لمكافحة جرائم الفساد خاصة إذا اتخذت طابع متعدد للحدود الوطنية، أو عندما يلوذ الجناة خارج الحدود الوطنية، وذلك عن طريق التنسيق فيما بينها من أجل الحصول على الدليل وتقديم يد المساعدة للجهات القضائية.

يكتسي القيام بالتحقيقات المشتركة حول جرائم الفساد أهمية كبيرة نظرا لضمانه إمكانية التغلب على العديد من العقبات القانونية التي تفرضها الأنظمة القانونية التقليدية، حيث من خلاله يتم التغلب على الطابع الدولي لهذه الجرائم وتسريع عملية الحصول على الأدلة في فترة وجيزة، بالإضافة إلى ذلك يضمن هذا الإجراء توطيد العلاقات بين الدول في المجال الأمني عن طريق تعزيز الثقة فيما بينها⁽¹⁾.

الفرع الثاني: الاعتماد على وسائل التحري الخاصة

تعد إجراءات التحري الخاصة من الآليات الفعالة المستعملة من طرف الضبطية القضائية في مجال مكافحة جرائم الفساد، حيث من خلالها يمكن التغلب على الخصوصية التي تميز هذه الجرائم مثل التعقيد والتشعب عبر الحدود الوطنية والتستر الذي يصعب اكتشافها عن طريق الإجراءات التقليدية.

تعرف وسائل التحري الخاصة أنها من الإجراءات الاستثنائية التي يُلجأ إليها لمكافحة الجرائم الأكثر تعقيدا مثل جرائم الفساد، حيث تلجأ إليها الأجهزة الأمنية والقضائية لتفادي العقبات العملية التي تواجههم أثناء تأدية مهامهم في مكافحة الجريمة مثل عدم قيام الضحايا بالتبليغ عنها، حيث تسعى لتجاوز ذلك إلى تسجيل الأصوات والتقاط الصور والتسرب بالإضافة إلى المراقبة الإلكترونية والتي تعتبر من الإجراءات الفعالة في مكافحة الجريمة عامة وجرائم الفساد خاصة.

تكتسي وسائل التحري الخاصة أهمية كبيرة في مكافحة جرائم الفساد وذلك لسماحها للسلطات الأمنية والقضائية بالحصول على أدلة واضحة وجلية لا لبس فيها في فترة زمنية وجيزة وذلك عن طريق اختراق الجماعات الإجرامية التي تعمل داخل المؤسسات العمومية والخاصة على حد سواء.

(1) - بودربالة إلياس، التعاون الدولي كآلية لمكافحة الفساد، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 09، العدد 02، 2021، ص 495.

المبحث الثاني: تحديات التعاون الدولي في مكافحة جرائم الفساد

اصطدمت الآليات الدولية المكرسة لمكافحة جرائم الفساد المتعدية للحدود الوطنية بالعديد من الصعوبات والعراقيل التي حدت من فعاليتها، نظرا لما تتميز به هذه الجرائم من خصائص جعلت أمر مكافحتها يعتبر تحديا كبيرا سواء بالنسبة للدول أو بالنسبة للمجتمع الدولي.

تعد خصوصية جرائم الفساد من بين أكثر التحديات التي واجهت الآليات الموضوعة لمكافحتها، حيث بدون تضافر الجهود سواء الوطنية أو الدولية وعدم تحيين النصوص القانونية وتفعيل إجراءات الرقابة تبقى آليات المكافحة قاصرة وغير فعالة (مطلب أول).

ضف إلى ذلك فإن البعد عبر وطني لهذه الجرائم يعتبر تحديا كبيرا للدول في مجال مكافحة هذه الظاهرة الإجرامية لأنها أصبحت متشعبة بين العديد من الدول وتمس قطاعات كثيرة في آن واحد، حيث إن هذا الوضع يعيق عملية مكافحتها (مطلب ثان)

المطلب الأول: تحديات ناتجة عن خصوصية جرائم الفساد

تعتبر جرائم الفساد من بين أخطر الجرائم التي تعرفها الساحة القانونية في وقتنا الحالي وذلك نظرا لتأثيرها المباشر على الاقتصاد الوطني من جهة، وارتباطها بالعديد من الجرائم مثل تبييض الأموال والتهرب الضريبي من جهة أخرى، وتتجلى صعوبة مكافحة هذه الجرائم في الخصوصية التي تميزها عن باقي الجرائم، لهذا ارتأينا التطرق إلى الخصوصية المرتبطة بطبيعة الجريمة والمجرم فيها (فرع أول)، ثم إلى الخصوصية المرتبطة بطبيعة الأنظمة التي تكافحها (فرع ثان).

الفرع الثاني: خصوصية مرتبطة بطبيعة الجريمة والمجرم في جرائم الفساد

تتميز جرائم الفساد عن غيرها من الجرائم بعدة خصائص التي تحدد طبيعتها، حيث إنها من الجرائم التي ترتكب في سرية تامة، فهي عادة ما ترتكب في خفاء بين المستفيدين منها، بالإضافة إلى ذلك تعتبر من الجرائم المتشعبة وذات العلاقة بجرائم أخرى عديدة.

جعلت هذه الخصوصية التي تتميز بها هذه الجرائم مسألة اكتشافها وإثباتها غاية في الصعوبة، حيث إنها لا تترك آثار مادية جلية يمكن من خلالها إدانة المتهم، بالإضافة إلى

ذلك وما زاد من صعوبة مكافحتها إجماع الضحايا فيها عن التبليغ خاصة وأنّ في الغالب يمكن أن يكونوا هم من المستفيدين من عائدات هذه الجرائم⁽¹⁾.

يلعب كذلك التعقيد الذي يميز الأنظمة المالية والشبكات الإجرامية المالية دورا كبيرا في صعوبة اكتشاف هذه الجريمة، حيث إنّ في الغالب ما تحوّل هذه العائدات المالية إلى ملاذات آمنة لدى الدول التي تعتمد على نظام مصرفي جدّ معقد ويعتمد على سرية مصرفية صارمة بالنسبة لرؤوس الأموال الأجنبية.

بالإضافة إلى ذلك أن غالبا ما يكون الجاني في هذه الجرائم من الموظفين العموميين، الأمر الذي يسمح له بارتكاب جرائمه بكل أريحية وفي سرية تامة نظرا للتسهيلات التي تمنحها له وظيفته مما يجعل مسألة محو آثار جريمته غاية في السهولة وبالتالي ضياع الدليل الذي يدينه.

الفرع الثاني: خصوصية مرتبطة بطبيعة الأنظمة التي تكافح جرائم الفساد

تعد بعض الأنظمة المكافحة لجرائم الفساد في أحيان كثيرة من العراقيل التي تحد من فعالية آليات مكافحتها حيث أصبحت تلعب دورا عكسيا، خاصة وكما نعلم أن في الغالب تنصب هذه الجرائم على مؤسسات عمومية مما يعطيها الصبغة السياسية، الأمر الذي يجعل الأنظمة في الدول الأخرى تحجم عن التعاون معها نظرا المصدقية في هذا النوع من الأنظمة⁽²⁾.

ففي الغالب ما يميز هذه الأنظمة أن مؤسساتها المكلفة بمتابعة هذه الجرائم تكون فاسدة أو مختربة من طرف الجماعات الإجرامية عن طريق التواطؤ الذي يكون من طرف المسؤولين عليها، حيث إنّ هذا الأمر يؤدي إلى صعوبة الوصول إلى الدليل الصريح الذي يدين مرتكبي جرائم الفساد⁽³⁾.

(1) - مجاهدي خديجة، آليات التعاون الدولي لمكافحة الفساد والوقاية منه، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الأغواط، العدد 02، جوان 2015، ص 262.

(2) - الطاهر ياكور، التعاون الدولي في مكافحة جرائم الفساد (مقاربة قانونية أمنية)، مجلة الحقوق والحريات، جامعة بسكرة، المجلد 09، العدد 02، 2021، ص 461.

(3) - مجاهدي خديجة، مرجع سابق، ص 265.

كما أن العراقيل القانونية سواء الموضوعية أو الإجرائية لدى هذه الأنظمة يلعب دورا كبيرا في الحد من فعالية آليات مكافحة جرائم الفساد، نظرا للتباين بين التشريعات المختلفة بين الدول، الأمر الذي يجعل الوصول إلى اتفاق موحد حول هذه الجرائم يعد أمرا صعبا للغاية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: تحديات ناتجة عن البعد الدولي لجرائم الفساد

جعل البعد المتعدي للحدود الوطنية جرائم الفساد تتسم بالخطورة والتعقيد، حيث لم تعد هذه الجرائم مربوطة بمنطقة أو رقعة جغرافية واحدة فقط، بل تعدته إلى مناطق ودول أخرى، الأمر الذي جعل مسألة مكافحتها تتسم بالصعوبة والتعقيد نظرا للتحديات التي تفرضها في هذا النطاق، ومن أجل توضيح ذلك تطرقنا إلى التحديات القانونية (فرع أول) ثم إلى التحديات العملية (فرع ثان).

الفرع الأول: التحديات القانونية

أدى البعد عبر وطني لجرائم الفساد إلى تداخل كبير بين النظم القانونية على المستوى الدولي الأمر الذي حدّ من فعالية الآليات الموضوعية لمكافحتها، حيث أن هذا الوضع خلق تحديات وعراقيل عديدة، وذلك راجع لتمسك كل دولة بأحققتها بمتابعة المجرمين الذين يرتكبون هذه الجرائم.

فتعدد الأنظمة القانونية واختلافها جعلها لا تتفق على مفهوم موحد لمعنى الفساد وبالتالي صعوبة الاتفاق على تجريم موحد لهذه الظاهرة الإجرامية، فما يعد جريمة في دولة يعد مباحا في دولة أخرى، فهذا التباين صعب من مكافحة جرائم الفساد وأعاق التعاون بين الدول في هذا المجال⁽²⁾.

بالإضافة إلى ذلك فإن صعوبة التنسيق بين الدول في مجال القضائي والأمني جعل

(1) - وسام نعمت ابراهيم السعدي، آليات المجتمع الدولي في مكافحة الفساد دراسة في آليات تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المركز العربي للنشر والتوزيع، الموصل، 2020، ص 28.

(2) - صبرياك مسعودة، وزارة لخضر، دور نظامي التسليم المراقب وتسليم المجرمين في تحقيق التعاون الدولي لمكافحة الفساد في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة، المجلد 08، العدد 01، جانفي 2021، ص-92-93.

إجراءات متابعة هذه الجرائم تتسم بالطول والتعقيد، وخاصة أن هذه الإجراءات تتم عبر قنوات دبلوماسية تتسم بطول إجراءاتها الأمر الذي لا يتماشى مع سرعة ارتكاب الجريمة من جهة وضرورة الإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة من جهة أخرى.

وما زاد الطين بلة في بعض الأحيان قصور أو غياب اتفاقيات ثنائية بين الدول مما يجعل التعاون القضائي الدولي غير فعال خاصة فيما يتعلق بتسليم المجرمين المرتكبين لجرائم الفساد، حيث يؤدي غياب هذه الاتفاقيات إلى امتناع الدول عن تسليم هؤلاء المجرمين.

الفرع الثاني: التحديات العملية

اصطدمت إجراءات متابعة جرائم الفساد على المستوى الدولي من الناحية العملية بعدة عراقيل وصعوبات حدّت من فعاليتها، فالجهود المبذولة من طرف السلطات الأمنية والقضائية سواء في مرحلة البحث والتحري أو في مرحلة التحقيق القضائي تذهب سدى في غالب الأحيان جراء ما تواجهه في ارض الواقع عوائق سواء ذات طابع سياسي أو ذات طابع فني وتقني.

فغياب الإرادة السياسية لدى مؤسسات بعض الدول في متابعة هذه الجرائم يعتبر عامل من العوامل التي جعلت هذه الجرائم تستفحل على المستوى الدولي، بل تعدّ ذلك إلى أنه هناك بعض الأنظمة لدى دول كثيرة هي التي ترعى الفساد وتعتبر منطلق هذه الجرائم نظرا للمصالح التي تدرها عليها، مما يجعل التعاون معها في مكافحتها شبه مستحيل.

ضف إلى ذلك أن بعض الدول تعتبر من المناطق الآمنة للمجرمين الذين يرتكبون جرائم الفساد، حيث إنها تقوم بحماية رؤوس الأموال المتأتية منها وذلك عن طريق فرض العديد من التدابير تجعل الوصول إلى هذه العائدات المالية شبه مستحيل، ولعل من بين أشهر هذه الإجراءات المتبعة من طرف هذه الدول التشدد في السرية المصرفية حماية منها لرؤوس الأموال الأجنبية⁽¹⁾.

كما يسعى المجرمين إلى اعتماد أسلوب إخفاء عائدات جرائمهم ضمن شبكات مالية

(1) - دريسي عبد الله، سبل التعاون المغاربي في مكافحة جرائم الفساد ومعوقاته، مجلة القانون، جامعة غليزان، المجلد 08، العدد 02، 2019، ص 149.

معقدة باعتمادهم على شركات وهمية والقيام بإنشاء حسابات بنكية متعددة الجنسيات لكي يتم تبييض هذه الأموال فيما بعد مما يجعل أمر استرداد هذه الأموال ضرباً من الخيال.

خاتمة:

نستنتج مما سبق أن اللجوء إلى أسلوب التعاون الدولي في مكافحة جرائم الفساد فرضه الطابع الدولي لهذه الجرائم، فهو ضرورة حتمية أدّى إليه الواقع العملي الذي جعل من المستحيل تكافحها كل دولة على حدة، بل يجب تظافر كل الجهود من أجل ضمان مكافحة فعالة لهذه الجرائم.

يعتبر التعاون الدولي سواء كان أمني أو قضائي الركيزة الأساسية في مكافحة جرائم الفساد المتعدية للحدود الوطنية والذي كرّسته معظم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ونصت عليه أغلب التشريعات الوطنية، حيث يضمن بكل فعالية للسلطات الأمنية والقضائية في كشف الجريمة وتتبع المجرمين عبر العالم واختراق الشبكات الإجرامية المتشعبة بين حدود الدول، وبالتالي ضمان توقيع العقوبة على المجرمين واسترداد العائدات المالية المختلسة.

غير أنه ورغم الفعالية التي تميز الإجراءات الخاصة بأسلوب التعاون الدولي في مكافحة جرائم الفساد إلا أن فعاليتها تبقى نسبية نظراً لاصطدامها بعدة عراقيل وصعوبات قانونية وعملية وذلك راجع إلى أن أسلوب التعاون الدولي يبقى دائماً مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالإرادة السياسية للدول واحترام استقلالية القضاء واحترام القانون، ولتفادي هذه العقبات بودي أن أقدم بعض الاقتراحات التي نرجو أن تكون حلاً لهذه الصعوبات.

- توسيع وتعزيز الاتفاقيات الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف خاصة في مجال تسليم المجرمين
- تسهيل تبادل المعلومات ذات الصلة بجرائم الفساد بين الأجهزة الأمنية عن طريق إنشاء قنوات مباشرة لذلك
- تشجيع التعامل بالشفافية والتقليل من السرية المصرفية خاصة بالنسبة للملاذات الآمنة لعائدات الفساد

- مرافقة الدول النامية من أجل تقوية قدراتها الفنية والتقنية.
- الاعتماد على الرقمنة في تسيير الجانب المالي للمؤسسات سواء عمومية أو خاصة.

المراجع

الكتب

- كريم معروف، التعاون الدولي في مكافحة الفساد، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2024
- وسام نعمت ابراهيم السعدي، آليات المجتمع الدولي في مكافحة الفساد دراسة في آليات تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المركز العربي للنشر والتوزيع، الموصل، 2020

المقالات:

- بودريالة إلياس، التعاون الدولي كآلية لمكافحة الفساد، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 09، العدد 02، 2021
- بومعزة ابتسام، نظام تسليم المجرمين ودوره في تحقيق التعاون الدولي لمكافحة الفساد في الجزائر طبقا لاتفاقية الأمم المتحدة، مجلة الشريعة والاقتصاد، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، المجلد 08، العدد 15، 2019
- دريسي عبد الله، سبل التعاون المغاربي في مكافحة جرائم الفساد ومعوقاته، مجلة القانون، جامعة غليزان، المجلد 08، العدد 02، 2019
- صرياك مسعودة، زرارة لخضر، دور نظامي التسليم المراقب وتسليم المجرمين في تحقيق التعاون الدولي لمكافحة الفساد في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة، المجلد 08، العدد 01، جانفي 2021.
- الطاهر ياكور، التعاون الدولي في مكافحة جرائم الفساد (مقاربة قانونية أمنية)، مجلة الحقوق والحريات، جامعة بسكرة، المجلد 09، العدد 02، 2021.
- فطوش صبرينة، طویل نسيم، الآليات القانونية لمكافحة الفساد على ضوء الاتفاقيات الدولية، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 14، العدد 29، الصادر في مارس 2022.
- مالكية نبيل، التعاون الدولي في مجال استرداد الموجودات المتأتية من جرائم الفساد الإداري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة المسيلة، العدد

الثالث، سبتمبر 2016.

- مجاهدي خديجة، آليات التعاون الدولي لمكافحة الفساد والوقاية منه، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الأغواط، العدد 02، جوان 2015.

النصوص القانونية:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003، ونصها الكامل على الرابط:
https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08-50024_A.pdf
- المرسوم الرئاسي رقم 128-04، 19 أبريل سنة 2004، يتضمن التصديق، بتحفظ، على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر سنة 2003، ج.ر عدد 26، صادر في 25 أبريل 2004.